



## مشروع بيان مصر

# أمام المؤتمر الحكومي رفيع المستوى لاعتماد العهد الدولي لهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة

يلقيه السيد اللواء / مجدى عبدالغفار  
مستشار السيد رئيس الجمهورية للأمن ومكافحة الإرهاب

المغرب (مراكش)

١٠ - ١١ ديسمبر ٢٠١٨

---

جلالة الملك / محمد السادس (ملك المغرب)  
السيد / أنتونيو جوتيريس (سكرتير عام الأمم المتحدة)  
السيدة / ماريا فرناندا اسبينوزا (رئيسة الجمعية العامة)  
السيدات والسادة الحضور ..

في البداية يطيب لى أن أتوجه بالشكر إلى المملكة المغربية الشقيقة على استضافتها لهذا المؤتمر الهام وعلى الجهد المتميز في تنظيمه، وكذا حفاوة الاستقبال والتسهيلات الممنوحة لكافة الوفود المشاركة. كما أود أن أتوجه بجزيل الشكر للمندوبين الدائمين للمكسيك وسويسرا لدى الأمم المتحدة على الجهد الهائل الذى بذلاه طوال الفترة الماضية لتقريب وجهات النظر بين الوفود للوصول إلى توافق حول العهد الدولى للهجرة.

كما تهنى مصر المجتمع الدولى على النجاح الكبير في اعتماد " العهد الدولى للهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة"، كأول وثيقة دولية في هذا الإطار. ولقد حرصت مصر منذ المراحل الأولى للمفاوضات على المشاركة الفعالة في كافة المناقشات، من منطلق عضويتها في المجموعتين الأفريقية والعربية وتحملها لمسئولياتها الإقليمية والدولية، وفي إطار الوعى والإدراك لأبعاد الأزمة الحالية لتلك التدفقات، التي باتت تمثل تحدياً متزايداً يفوق قدرات الدول منفردة على مواجهتها، ويحتاج إلى تحرك دولى جاد قادر على التعامل مع أزمة تمس الضمير الإنسانى.

إن العهد الدولى للهجرة لهو خطوة هامة لوضع أسس إطار دولى شامل في مجال الهجرة يقوم على مبادئ التفاهم والتعاون الدولى والمسئولية المشتركة، كما أنه يمثل فرصة لتعزيز حوكمة الهجرة وبلورة حلول مشتركة لمواجهة التحديات المختلفة المرتبطة بالهجرة، في إطار يؤكد على احترام حقوق الإنسان للمهاجرين، ويدعم إسهامهم في تحقيق التنمية المستدامة الواردة في أجندة ٢٠٣٠، بدولهم والدول المستقبلية لهم.

إن الهجرات البشرية لم تتوقف منذ فجر التاريخ وحتى اليوم ، بل يمكن النظر إلى التاريخ البشرى من خلال تحليل تحركات البشر، التي حملت في أغلب الأحيان الحضارة والعلم والنور، وأدت في أخرى إلى أحداث مؤسفة حينما خلت من مبادئ قبول الآخر واحترام الاختلاف. وتدرك مصر الإسهام الذى تمثله الهجرة في إثراء الحضارة الإنسانية وتعزيز التفاعل بين الثقافات وتبادل الخبرات والأفكار ، ولعل النظر في التكوين السكانى لعدد من القوى العظمى على مر التاريخ لهو أكبر دليل على سخاء هذا الإسهام.

السيدات والسادة :

تعد مصر دولة مصدر ومعبر ومقصد للمهاجرين ، وتستضيف على أراضيها نحو خمسة ملايين مهاجر ولاجئ من ٥٨ دولة ممن اضطروا لترك بلادهم سواء بسبب الحروب أو الأزمات السياسية أو الظروف الاقتصادية الصعبة، واختاروا مصر ليستقروا بها. ولقد سجل أقل من ربع مليون من تلك الأعداد أنفسهم كلاجئين ليتمتعوا بالحماية الدولية، بينما أختار الآخرون الاندماج في المجتمع المصرى مع تمتعهم بكافة الخدمات التي تقدمها الدولة للمصريين، هذا، وقد أدى نجاح مصر منذ عام ٢٠١٦ في عدم خروج أية مراكب تحمل مهاجرين غير شرعيين من شواطئها إلى أوروبا إلى زيادة أعداد المقيمين في البلاد من المهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير، مما فاقم الأعباء الإضافية التي تتحملها الدولة المصرية في الوقت الحالى.

وعلى الرغم مما تمثله تلك الأعداد من ضغط شديد على ميزانية الدولة ومرافقها المختلفة إلا أن الثقافة المصرية تقوم منذ عصر الفراعنة على مبادئ إغاثة الملهوف وتوفير الأمان والملجأ للمحتاج ، وتفرض علينا القيام بواجباتنا الإنسانية دون المتاجرة بهذا الدور أو الحصول على مقابل.

إن التدفقات البشرية في زيادة مستمرة ومازالت الخسائر في الأرواح في البحر المتوسط كبيرة، وتؤمن مصر بأن معالجة تلك الأزمة لا يمكن أن تكون سوى من خلال مقاربة شاملة تقوم على معالجة الأسباب الجذرية لتلك الظاهرة بتحقيق التنمية المستدامة في الدول المصدرة وتعزيز فتح قنوات للهجرة الشرعية وفتح آفاق جديدة للتنمية، إيماناً منا بالضرورة الحتمية للتنمية المستدامة كسبيل لتعظيم فوائد الهجرة وتحجيم السلبيات الناتجة عن الهجرة غير الشرعية، حتى تصبح الهجرة في نهاية المطاف خياراً وليس البديل الأوحـد .

ونود التذكير بالبُعد الإقليمي لظاهرة الهجرة، وحقيقة أن معظم الهجرات تحدث داخل ذات الإقليم الجغرافي وليس بين أقاليم مختلفة. فعلى سبيل المثال، فإن حوالي ٧٠% من هجرة الشعوب الإفريقية تتم داخل القارة، وذلك خلافاً للتصور الدارج بأن الهجرة تتم فقط من الجنوب إلى الشمال.

السيدات والسادة :

تُرحب مصر بما تضمنته الوثيقة من ربط بين تنفيذها وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لأجندة ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، حيث أنه لا بد من معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الجذرية المسببة لظاهرة الهجرة من خلال التأكيد على الارتباط بين الهجرة والتنمية، بما في ذلك التعاون الفني ونقل التكنولوجيا للدول المصدرة للهجرة، ونرحب كذلك بتشكيل " شبكة الأمم المتحدة للهجرة" التي ستلعب دوراً هاماً في التنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة المختلفة لتنفيذ ما تضمنه الاتفاق.

وفى هذا الإطار، فإن الآلية التي نص العهد الدولي على إنشائها والقائمة على مبدأ الشراكة الطوعية بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص من أجل تعزيز بناء القدرات وتوفير تمويل للمشروعات التنموية، ونشر أفضل الممارسات في التعامل مع الهجرة، تُعد تجسيداً لروح تقاسم المسؤولية المشتركة بين دول المصدر والمقصد، وهي السبيل الأساسي للتعامل الفعال مع قضية الهجرة بما يحافظ على الكرامة الإنسانية التي نجتمع اليوم للتأكيد على حق المهاجر في التمتع بها.

إن العهد الدولي يمثل أداة هامة لمساعدة الدول على صياغة سياستها الوطنية الخاصة بالهجرة على ضوء احتياجاتها وظروفها، وفى هذا الإطار، تعتزم مصر خلال المرحلة المقبلة الاستعانة بالعهد الدولي كإطار عام مُرشد لسياساتها الخاصة بالهجرة. وستعمل كذلك على زيادة التوعية بالمبادئ التي تضمنها وتطوير هياكل مؤسسية لتنفيذ ومراقبة احترام تلك المبادئ إلى جانب اعتزامها تطبيقه على المستويين الإقليميين العربى والأفريقي خاصة على ضوء بدء توليها رئاسة الاتحاد الإفريقي عام ٢٠١٩.

وأخيراً .. فإن مصر تأسف للمواقف السلبية لعدد من الدول تجاه العهد الدولي، وتأمل في أن تقوم تلك الدول بمراجعة مواقفها لتتماشى مع إجماع الأسرة الدولية، خاصة على ضوء الصفة غير الإلزامية للاتفاق وما نص عليه من مراعاة ظروف الدول المنفذة له واحترام السياسات والأولويات الوطنية.

وشكراً لحسن استماعكم،،،